Publication	Al Shorouq
Date	January 9, 2017
Circulation	280,000
Country	Egypt
Article Type	Health Corporate News
Headline	Pharma companies express reservations over not including chronic disease drugs in price hike lists
Page	02
Reporter	Asmaa Sorour

شركات الأدوية تتحفظ على عدم ضم «الأمراض المزمنة» لقائمة زيادة الأسعار

■ غنيم: صيغة الاتفاق المعلنة لن تحل أزمة النواقص.. ورمزي: تطبيق الزيادة على التشغيلات الجديدة سيؤدي إلى بيع الدواء بسعرين مختلفين.. ومجاهد: لجنة التسعير في انعقاد يومي

إكتبت ـ أسماء سرور:

أبدت شركات أدوية وصيادلة تحفظهم على قرار وزارة الصحة عدم ضم أدوية الأمراض المزمنة لقائمة زيادة الأسعار، مع إقرار الزيادة على التشغيلات التي سيتم إنتاجها بعد تاريخ صدور القرار، مؤكدة أن ذلك سيتسبب في خسائر كبيرة لعدد منها، وإغلاق عدد آخر.

وتساءل عضو شعبة الأدوية في اتحاد الغرف التجارية ورئيس النقابة العامة للمستحضرات المنتجة لدى الغير «النول» د.محمد غنيم، عن تعريف دقيق للأمراض المزمنة التي ليس لها بديل أو مثيل، موضحا أن عدد نواقص الأدوية الفعلي تجاوز ٢٠٠٠ صنف، جميعها لعلاج الأمراض المزمنة، ونصيب شركات «النول» منها نحو ٥٠٠ مستحضر.

وأضاف لـ«الشروق» أن صيغة الاتفاق الذي أعلنته الحكومة، والخاص برفع أسعار بعض الأصناف أول فبراير المقبل، لن تحل أزمة النواقص، في ظل ارتفاع أسعار المواد الخام التي تتخطى سعر البيع، حسب قوله.

وأوضح أن الزيادة المزمع تطبيقها تتم بشكل عشوائي على الأدوية الأقل سعرا وليست الأدوية ذات الأولوية، والتي تواجه نواقص شديدة وزيادة في الطلب، وبعضها لا يستحق الزيادة من الأساس.

واستطرد: «إذا لم تتحرك أسعار أدوية الأمراض المزمنة بنسبة معقولة تسمح بإنتاجها وتحقيق هامش ربح للشركات، فلن تتوافر في الأسواق».

وأكد غنيم أن الاتفاق تضمن زيادة أسعار نسبة لا تتجاوز ١٥٪ من الأدوية التي تنتجها الشركات المحلية، و٢٠٪ من أدوية الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، سواء المصنعة محليا أو المستوردة من الخارج، فيما حدد الحد الأدنى بـ٥ أدوية مصنعة محليا، و٥ مستوردة من الخارج، ورفع العدد إلى ٧ أدوية بالنسبة للمصانع الصغيرة.

كما انتقد نظام التسعير غير العادل والمتدني لمستحضرات «النول» مقارنة بالأدوية المستوردة، على حد قوله، وأردف: «أحد أدوية السعال تم تسعيره بجنيهين ونصف الجنيه، وآخر بـ٨ جنيهات، بينما يتجاوز سعر الدواء المستورد ٢٠٠ جنيه».

وقال نائب رئيس غرفة صناعة الأدوية د. أسامة رستم لـ«الشروق» إن جميع الأدوية التي تنتجها بعض الشركات الخاسرة تندرج تحت هذا الوصف، وهو ما تسبب في اسثياء من الاتفاق الذي لا يعود بالنفع عليها، لافتا إلى أنه في حال الاستقرار على هذا البند ستكون هناك نقاشات فردية مع هذه الشركات للوصول إلى قائمة توافقية تحمي اقتصادياتها. واعتبر رئيس لجنة تصنيع الدواء في نقابة صيادلة القاهرة د. محفوظ رمزي عطية، أن تطبيق الزيادة على التشغيلات الجديدة سيؤدي إلى بيع الدواء نفسه بسعرين مختلفين، بالمخالفة لقانون التسعير الجبري الموحد للدواء، كما تترتب على ذلك مضاربة إجبارية بين الصيدليات، تتحكم فيها الصيدليات الكبيرة التي اشترت كميات كبيرة، لأن المريض سيبحث عن الدواء بالسعر القديم.

واقترح رمزي تفعيل البيع بالسعر الجديد بغض النظر عن تاريخ الإنتاج لتعويض الصيادلة عن ارتفاع معدل التضخم في الفترة الأخيرة، وحذر من تسبب قرار الصحة في إغلاق أكثر من ٤٥ ألف صيدلية صغيرة تغطي مصروفاتها بالكاد، مطالبا بإجبار مخازن الأدوية على التصريف للصيدليات بالسعر القديم. ورد المتحدث الرسمي لوزارة الصحة د.خالد مجاهد، بقوله أن لجنة التسعير تجتمع يوميا في مقر الإدارة المركزية لشئون الصيدلية والمنوط بها مراجعة قوائم الأدوية التي تقدمت بها الشركات لتطبيق زيادة الأسعار، على أن تنتهي من عملها الخميس المقبل.

وأوضح مجاهد لـ«الشروق» أنه سيتم تسليم القوائم النهائية للأسعار إلى الشركات عقب الانتهاء منها، ليبدء تطبيقها اعتبارا من مطلع فبراير المقبل، مؤكدا أن الوزارة تبحث حاليا منح مزايا أخرى للشركات المنتجة للأصناف المستبعدة من زيادة الأسعار، والتي ليس لها بديل أو مثيل، لتعويض خسائرها، وتحقيق مكاسب لها تضمن استمرارية الإنتاج.

خالد مجاهد